5 سنوات مع ثورة التصحيح

15 مايو والديمقراطية

الأهرام: 15-5-75

بقلم: طارق البشرى

ليست الديمقراطية مجرد ضمانات للأفراد ولا مجرد كفالة للحريات الفردية .. إنما جوهرها أنها أسلوب للتنظيم السياسي يكفل حكم الشعب نفسه بنفسه والحريات الفردية وضماناتها تمثل مناها يكفل للتنظيم الديمقراطى فاعليته ، فهى واحد من شروط البناء الديمقراطى وليست البناء ذاته ، كما أن ضماناتها ينق ومرتبط وجوداً وعدما بقيام هذا البناء ، وقد جرى التعبير عن الديمقراطية فى الفكر السياسى المصرى بصفة (المسألة الدستورية) لامن حيث أن الدستور يتضمن نصوصاً تضمن حريات الأفراد ، لكن من حيث أنه الوثيقة التى تفيد سلطة الحكم الفردى المطلق وتخضع أجهزة الدولة لسلطان الهيئات القيادية والمنتخبة وتؤمن الحريات الجماعية من جهة تكوين الجمعيات السياسية وحرية الاجتماع والنشر وغيرها مما يلزم لتحقيق التشكيل النيابى الأمثل وضمان هيمنته الفعلية على الدولة .. والمهم فى هذا المقال تتبع الحركة الديمقراطية فى علاقتها بالحركة الوطنية فى التاريخ المصرى الحديث، أى تتبع كفاح الشعب المصرى لبناء النظام الديمقراطى وتحقيقاً للاستغلال الوطنى .. ومدى الارتباط والانقسام بين هذين المجالين من مجالات النضال الشعبى.

مصر للمصريين

كان (مصر للمصرين) أول شعار عامه المصريون عند بعثهم الثورى الحديث وبه خاضوا ثورتهم العربية .. (مصر للمصريين) يوحى لوهلة الأولى أنه قاصر الدلالة على الحركة الوطنية ضد التبعية الأجنبية .. وإذا صحت تلك الدلالة ، فالأصح أنه كان يمثل اندماجاً غير قابل للإنفكاك بين مطلب الاستغلال الوطنى ومطلب البناء الديمقراطى

، لما ظهر (مصر للمصريين) فى السبعينات من القرن التاسع عشر، ولم يكن العثمانيين حامية عسكرية بمصر ولا كان الإنجليز أحتلوها بعد ، إنما كان الوجود الأجنبى بمصر وجوداً (مدنياً) أن صح التعبير ، يتمثل فى الثقة الحاكمة التركية الشركية الأصل ، ولهى التطور الأوربى الواحد ، والذى يتزايد من خلال علائاته بتلك الفئة من خلال لازمة المالية ، والذى بلغ فيما بلغ الاشتراك فى الوزارة المصرية فى 1879 ... وكل ذلك يستند على نظام للحكم يتبع للخديوى رئيس الدولة سلطاناً فردياً مطلقاً ، بشكل عمود الارتكاز الشرعى للدولة ومؤسساتها وسياساتها ، وخاصة السياسة الاقتصادية التى مكنت الأوروبيين فى مصر ، والمصريون محجوبون عن المراكز الرئيسية التى هلك إصدار القرار أو التأثير فى إصداره ، فجأة (مصر للمصريين) و ليتوائم تلك التعبئة (المدينة) وليعبر من أن تمصير مصر هو عملية وطنية ديمقراطية واحدة. أن إجلاء النفوذ الأجنبى ليتحقق بمحضر تغيير نظام الحكم الفردى إلى نظام نيابى يحقق تمثيل المصريين فى أجهزة الدولة بواسطة نشاط الجمعيات السياسية والصحافة الحرة المستقلة، ويكفل هيمنتهم على أداة الحكم وتوجيه سياستها، وبهذا التصور يلتئم سبق الثورة العرابية كحركة ديمقراطية وطنية، وبه يفهم برنامج الحزب الوطنى القديم الذى استهدف تكوين الجماعة المصرية الوطنية ومكافحة الحكم المطلق معاً . ويعبر الشيخ محمد عبده فى 1881 عن هذا المعنى بقوله (لا وطن إلا مع الحرية، بل هما سيان.....".

الاحتلال البريطانى

كان من الطبيعى أن يكون غزو الإنجليز مصر دفاعاً عن الحكم المطلق، وأن يكون الاحتلال إجهاضاً للتجربة الديمقراطية من حيث هو عدوان على الاستقلال الوطنى. على أن الهزيمة قطعت سباق حركة (مصر للمصريين) ، فلما ظهرت براعمها الجديدة مع بداية القرن العشرين، وجدت احتلالاً عسكرياً وتمايزاً بين سلطة الخديوى وسلطة الإنجليز. وأوقعها هذا الازدواج مع ضعفها فى أن بدت الحركة الوطنية كتيار متميز عن تيار الحركة الديمقراطية، ولم يستطع تيار (اللواء) ثم الحزب الوطنى أن يكتشف الديمقراطية كأمن متضمن فى مطالبة الوطنية، ولم ينظر إلى الخديوى وحكمه المطلق بالنظرة ذاتها التى يرى بها الاحتلال، ولكن هذا منع الإنجليز من أن يحاولوا

اصطناع الديمقراطية لصالحهم.. وفرض هذا على كثير من المصلحين كسعد زغلول أن يحققوا بعض الإصلاحات المناوئة لسلطة الخديوى الغشوم، وهم مستندون إلى تأييد كرومر، ولم يكن لمثل هذا الوضع الشاذ أن يستمر. وما لبث نمو المقاومة المصرية أن قارب بين الإنجليز و الخديوى بما عرف بسياسة الوفاق، وسارع هذا من خطى التقارب بين الوجهين الوطنى والديمقراطى من المسألة المصرية. وعرفت مظاهرات الحزب الوطنى التى تطالب بالدستور وتحتج على تنفيذ حربه السعادة فى 1909 ، 1910 ثم جاء تأييد كل من الحزب الوطنى وحزب الأمة لسعد زغلول فى انتخابات الجمعية التشريعية فى 1913 بمثابة (الخطبة) لزواج حدث بعد خمس سنوات فى 1919، وقد جاء إعلان الحماية البريطانية على مصر مع بداية الحرب العالمية فى 1914 وفرض الحكم العرفى العسكرى البريطانى جاء ذلك مساهمة فى البحث الجديد (مصر للمصريين) كشعار جامع يواجه وحدة الحكم المطلق والاستعمار.

ثورة 1919

واجه المصريون بثورة 1919 أقوى دولة الأرض، على حد تعبير مسعد زغلول، بريطانيا التى خرجت منتصرة من حرب عالمية ضروس. كان فعلهم ذلك أعظم ممارسة ديمقراطية عرفوها. وكان كفيلهم أنهم قاموا على قلب رجل واحد ضد الاحتلال والحكم الفردى المطلق معاً . وأن استوت لهم تنظيماتهم بنشأة الوفد. وأن استلهم الوفد الصبغة الجامعة (مصر للمصريين) فى الظروف الجديدة، بناء الوطن المستقل الديمقراطى وذلك فى المفهوم السائد وقتها للاستقلال وللديمقراطية. وقد سار الوجهان معاً ، فى حركة الوفد، وفى تشدد الحزب الوطنى، فى تهاون الأحرار الدستوريين، وفى مؤامرات الملك فى مصادمات الإنجليز ، على خلاف فى التفصيل ليسل المجال مجاله.. وجاء تصريح 28 فبراير 1922 كعملية سياسية متصلة ففكانا خطة واحدة فيما استهدفه منهما الإنجليز والأحرار والملك، وواجهها الوفد بموقف مقاوم واحد، ثم استطاع أن يكسب خيرهما لنفسه فى صراع أمتد على السنين التالية.

فى 1907 ظن الاحتلال أنه بمساندته تكوين حزب الأمة، أن الصدع بين وجهى الحركة المصرية، فنشأ حرب الأمة قبل غيره من الأحزاب. ولكن طبيعة الاحتلال

أجبرته على أن يسلك مسلكاً يهدم به هدفه، إذ تحالف مع الخديوى الحاكم المطلق ثم مارس الحكم المطلق بنفسه مع إعلان الحماية.

وفى 1922 صور له غرور السلطة، أنه قادر بمساندته تكوين الأحرار الدستوريين، أن يعيد الصدع من جديد فكان استيعاب الوفد لوجهى الحركة المصرية، مما أسرع فى إفشال الخطة وما لبث الأحرار الدستوريون أن ارتدوا فى دعوى الحرية والدستورية معاً، منذ 1928 خاصة.

من 1924 إلى 1952 تولى حكم مصر 38، فإذا استبعدت من هذا العدد التعديلات الوزارية الطارئة والمؤقتة (والروتينية) لصارت 12 نظاماً وزارياً، يمثل عشرة انتخابات برلمانية فضلاً عن فترة أوقف فيها البرلمان وأخرى نلت حريق القاهرة حتى قيام ثورة 1952. فى هذه المدة تولى الوفد الحكم ست مرات أسقط فى أربعة منها بانقلاب دستورى بسبب موقفه فى المسألة الوطنية. (1924، 1928، 1930، 1952) ومن الوزارات غير الوفدية التى سقطت بعد مباحثات مع الإنجليز ونتيجة عدم إمكانها توقيع المعاهدة معهم، وزارة ثروت 1928، محمد محمود 1929، صدقى 1933، صدقى، 1946. وكل ذلك يوضح مدى الارتباط بين المسألتين الوطنية والديمقراطية، وصار على مستوى البداهة السياسية لدى المصريين، أن من يضرب النظام الديمقراطى أو ينحرف به أو ينتهكه إنما يمهد للتهاون مع الإنجليز. وأن النضال الديمقراطى هو نضال وطنى باللزوم، وضرب الديمقراطية خيانة وطنية.

والملاحظ أيضاً فى تاريخ تلك الفترة، أن دستور 1923 فى إطار القوى السياسية التى أوجدته وعايشته لم يقم تنظيماً ديمقراطياً أمثل. كان فيه من الفجوات ما فى استقلال مصر من فجوات، وعلى رأسها فى المجالين وجود جيش الاحتلال، وقد طلع الدستور، وقانون المطبوعات لسنة 1881 يقيد حرية النشر، وقانون 10 لسنة 1914 يعاقب بالحبس من يتجمهرون خمسة أشخاص فأكثر (رغم أن ثورة 1919 كانت تجمهراً لثلاثة عشر مليوناً هم سكان مصر) وقبيل إصدار الدستور صدر فى 1923 قانون الأحكام العرفية وقانون تنفيذ حرية الاجتماع. ثم صدر الدستور بتحفظين يقطعان بتقييد حريتى الصحافة والاجتماعات وفشل الوفديون فى تعديل قانون الاجتماعات فى 1924 و1928، ومنع محمد محمود قانون اشتغال الطلبة بالسياسة فى 1929، وأصدر

صدقى قانون يقيد النشر فى 1931، كما أصدر فى 1946 ما سمى بقوانين مكافحة الشيوعية. ثم جاءت تجربة الحكم العرفى مع إعلان الحرب العالمية فى 1939 حتى 1945، ثم مع حرب فلسطين فى 1948 حتى 1950 ثم مع حريق القاهرة من 1952... إلخ.

ومورست مصادرة الصحف ومنعت الاجتماعات والاعتقالات.

إن كانت تلك القيود قد عاقت الحركة الشعبية، فهى لم تسطع أن تنفيها ومرجع ذلك أن الحريات الفردية وأن كانت مناخاً للممارسة الديمقراطية، فليس عليها مدار تلك الممارسة، إنما على المستوى الجماهيرى، وعلى التنظيم الديمقراطى للحكم، فبرغم تلك القيود لم يستطع الاحتلال أن يفرض معاهدة لم ترض عنها الأحزاب الجماهيرية الأساسية، ولا استطاع الملك أن يهنأ بحلمه فى السلطة المطلق غير المنازع، ورغم ذلك استطاع الوفد أن يغنم ستة انتخابات من عشرة على مدى الأعوام الثلاثين. واكتسبت مواقع بالصراع والأمر الواقع وتعدلت الموازين السياسية بالتدريج داخل السلطة نفسها ونما التكاتف والدعم المتبادل من الأحزاب والصحافة والبرلمان وبعض مواقف المحاكم.. وهذا حتى بلغت الحركة السياسية الجيش نفسه، وقامت ثورة 23 يوليه 1952.

ثورة 1952

جاءت ثورة (23 يوليه) بانعطافه حادة فى صدد هذا الموضوع وهى صلة الديمقراطية بالمسألة الوطنية، ولم تمض بها الشهور كثيراً، حتى خلعت الملك وألغت الملكية وأقامت الجمهورية وحددت الملكية الزراعية وصادرت أملاك أسرة محمد على وأنهت الوقف الأعلى وألغت الألقاب وأطاحت بشريحة اجتماعية كاملة كانت من أخطر معوقات التطور الديمقراطى. وفى الوقت ذاته بالعملية السياسية ذاتها، ألغت الأحزاب، حتى ما كان ينادى بما تنجز، ومارست الرقابة الشديدة على الصحف، حتى ما كان منها ينادى بما تنجز، ومنحت التحرك الشعبى، مظاهرات أو اجتماعات ومارست الاعتقال..إلخ.

وفى الوقت ذاته كافحت الاحتلال الإنجليزى، وسارت على هذا الدرب الجديد لا تحيد. انتفض غالب التيارات السياسية ضدها، باعتبار أن ضربها للحياة الديمقراطية (بمفهومها السائد) هو مسلك غير وطنى، ونظر إلى المفاوضات مع الإنجليز وإلى اتفاقية 1954 من هذا المنظور، وباعتبار مسلكها تفريطاً على المجالين. بلغ الصراع قمته فى 1954 وانتصر نظام 23 يوليه على جميع معارضيه. ولكنه لم يكسب التسليم بوجهته الجديدة، وبقى الظن أن انتصار النظام هو تفريط فى المسألة الوطنية، ولكن 23 يوليه على جميع معارضيه. ولكنه لم يكسب التسليم بوجهته الجديدة، وبقى الظن أن انتصار النظام هو تفريط فى المسألة الوطنية، ولكن 23 يوليه أنطلق بعد ذلك يحقق من الانتصارات الوطنية ما بلغ ذروته فى تأميم القناة وفشل عدوان 1956 واتخاذ سياسة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز والوحدة العربية.. مما بلغ بمصر إلى قمة من قيم الشموخ الوطنى، وبما حدث فى 1956 خاصة، استسلم الرأى العام المصرى فى مجموعة بوجهة (23يوليه) الوطنية غير الديمقراطية، ورضى بالفصل بين المسألتين كطريق جديد مفض إلى الهدف .. وغالى البعض فى هذا الشأن بمقولة أن النظام الديمقراطى (بمعناه السائد) ضار بالحركة الوطنية مفض إلى تفتيت الوحدة اللازمة لها، فنظر إلى الديمقراطية السياسية باعتبارها نزهة غير وطنية، ثم جاءت الوحدة بين مصر وسوريا 1958، وإجراءات التحول الإجتماعى العميقة ونمو القطاع العام وهيمنته الاقتصادى وبقاء الاقتصاد الوطنى المستقل كل ذلك أضاف رصيداً كبيراً إلى النمط القائم. ويؤكد صوابه فى مجال المسألة الاجتماعية أيضاً. وكان يمكن الانفصال سورياً فى 1961 أن يكشف عن الخلل الحادث، لولا أن الحدث ضاع فى السباق الجارف. وانحصر جهد المجتهدين تقريباً فى المطالبة بالضمانات الفردية ضد الإجراءات الاستثنائية مع ترشيد الإدارة وتكوين التنظيم السياسى للدولة دون أن يصل فى غالب الحالات إلى مناقشة أسس البناء السياسى للدولة.

وقد تمثلت هذه الأسس، حسبما يظهر فى سياق التجربة التاريخية، وحسبما بلورها دستور 1964، فى أن الدولة صارت الجهاز السياسى الوحيد فى المجتمع، وفى انتفاء الوطنية الحزبية تماماً، ولم يكن الاتحاد الاشتراكى يقوم بالوظيفة الأساسية للحزب وهى صنع القرار السياسى، إنما اقتصر دورة على كونه واجهة شعبية لجهاز الدولة، فهو نظام لاحزبى (ليس نظام حزب واحد ولا تعدد أحزاب) يقوم فيه جهاز الدولة

بالوظيفيتين السياسية والإدارية معاً ، وفى منح السلطات التشريعية والتنفيذية ، وتركيز السلطة الشديد فى يد رئيس الدولة كسلطة فردية طليقة، مع السيطرة على الصحافة وغيرها من أدوات النشر والإعلام.

وجاءت هزيمة يونيه 1967 لتمثل تاريخاً لدى الرأى العام المصرى نهاية الفصل بين المسألتين الوطنية والديمقراطية وليعودا لسابق عهدهما كياناً سياسياً واحداً، وطرحت البحث فى مدى كفاية البناء السياسى لضمان الاستقلال الوطنى السياسى والاقتصادى واسترخت بالهزيمة قوى التملك فى البناء السياسى، وانفجر الوضع بعهما مرتين بما اصطلح على تسميته صراع مراكز القوى. فى نهاية 1967 ، وفى مايو 1971. وفى المرة الأولى ارتفع شعار الديمقراطية وسيادة القانون، وأعلن بيان 30 مارس 1968 وجرت انتخابات جديدة للاتحاد الاشتراكى ومجلس الأمة. وقد جاءت إضرابات الطلبة وحركة الشباب فى فبراير ونوفمبر 1968 إيذانا بوجوب العودة فى طوح مسألة البناء الديمقراطى فى إطار القضية الوطنية، على أن تجربة التغيير من جانب الدولة لم تلبث، أن توقفت .

ثورة التصحيح

وأنفجر الوضع من جديد فى مايو 1971 مما طرح من جديد مشاكل تنظيم الدولة والبناء الديمقراطى. وكان طرحها فى هذه المرة ، من جانب أعرض الكتل التى تمثل الرأى العام المصرى، أشد سفوراً وأكثر حرصاً على إعادة النظر فى أسس بناء الدولة. ولكن صدر دستور 1971 ملتزماً فى الجوهر بأسس تكوين السلطة التى تبناها الدستور السابق، من حيث اختصاصات رئيس الدولة وطريقة انتخابه ونمط توزيع السلطات، ووظيفة الاتحاد الاشتراكى، فضلاً عن إمكان اتخاذ الإجراءات الاستثنائية محافظة على الوحدة الوطنية وسلامة الوطن (مادة 74)، إلا أنه تضمن ضمانات لسيادة القانون وكفالة الحريات الفردية ضد الاعتقال ونموه، مع منع تجريد المواطنين من حقهم فى الالتجاء إلى القضاء، وامتنع الاعتقال وممارسات السلطة التى كانت تتسم بطابع الإرهاب المادى للأفراد.

وقد أعلنت ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى فى أغسطس 1974 عن إجـــراءين، العضوية الاختيارية، وتنوع الاتجاهات السياسية فى الاتحاد بما يسمى المنـــابر، وقـــد جرى تنفيذ الإجراء الأول. وبدأ الإجراء الثانى محور تجربتـــه العمليـــة أخيـــراً. وأن البيانات الرسمية المعلنة لتعد بأن المنابر طريق إلى التنظيمات السياسية، ولهذه التجربة علاقات متبادلة وتأثير متبادل مع ضمانات الحريات الفردية والعامة، ومع أسس البنـــاء السياسى وموازينه، ولا يزال (مصر للمصريين) كما فهمة المصريون القـــدماء جـــديراً بالاتباع.

www.anwarsadat.org